

واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه The reality of generalized government support in Algeria and the need to shift to targeted support

• يونس مراد

جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر

mourad.younes@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2021/12/15

تاريخ القبول: 2021/06/28

تاريخ الاستلام: 2021/06/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر، الذي يظهر في نفقات التسيير تحت مسمى الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية، يمثل أكثر من 20% من نفقات الميزانية، وحوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل ارتفاع نفقات الدعم أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل التكلفة المرتفعة لمختلف برامج خاصة في ظل الوضعية المالية الصعبة التي يعني منها الاقتصاد الجزائري، إلى جانب استفادة الأغنياء و الفقراء من الدعم على السواء، لذلك ولأسباب أخرى ازدادت الحاجة للمطالبة بإعادة النظر في نظام الدعم وذلك بضرورة إصلاحه من خلال التوجه نحو نظام الدعم الموجه يسمح باستهداف مستحقيه، من خلال الاعتماد على مختلف المؤشرات والآليات التي تساعد على ذلك.

الكلمات المفتاحية: نفقات التسيير، الدعم الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي

تصنيف JEL: H05، H2، E1

Abstract: This study aims to analyze the reality of Algeria's generalized government support policy, which appears in the item of management expenditures under the name of government support and social transformations, where it represents more than 20% of budget expenditures, and about 8% of Gross Domestic Product the rich and the poor. As a result of this and other reasons, there is a greater need to demand a review regarding the support system by reforming it through moving towards the targeted support system that allows the targeting of its beneficiaries, relying on various indicators and mechanisms that help, such as the income index, geographical targeting mechanisms.

Keywords: management expenditures, government support, gross domestic product

Jel Classification Codes: H05, H2, E1

• المؤلف المرسل: يونس مراد

مقدمة:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي، وقد اعتمدت في دفع عجلة نموها الاقتصادي و تحقيق التنمية على قطاع المحروقات الذي يشكل حوالي 30 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وقد اعتمدت سياسة الدعم المعمم لتخفيف من معدل الفقر و تحسين مستوى المعيشة كون أنه قبل التسعينات كان مستوى دخل الأسر متقارب نتيجة صعوبة التملك في ظل النظام الاشتراكي، لكن بعد فترة التسعينات و التوجه نحو اقتصاد السوق في نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي على الجزائر في إطار ما يعرف بالمشروطية مقابل منح تسهيلات إئتمانية، أدى ذلك إلى نوع من الحرية الاقتصادية، ترتب عنها بداية بروز التفاوت الطبقي، حيث نتج عنه عدم مواكبة سياسة الدعم المعمم لتغير الحاصل في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و بذلك لم تعد سياسة الدعم المعمم تحقق الأهداف المنشودة خاصة في ظل عدم التفرقة بين الأغنياء و الفقراء، و نتيجة لتداعيات السلبية لهذه السياسة خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط و التوجه الذي يعرفه العالم نحو البحث عن الطاقات البديلة و النظيفة، مما سينعكس على الموازنة العامة مستقبلا خاصة في ظل العجز المزمع الذي تعاني منه الموازنة العامة، و بذلك يجب إعادة النظر في سياسة الدعم المعمم من خلال توجيهه و البحث عن مختلف الآليات التي تساعد على استهداف مستحقيه و تجنب مختلف الآثار السلبية له مثل تهريب السلع، التبذير في الاستهلاك، و اتساع ظاهرة التصرف بمنطلق سلوك البحث عن الربح.

إشكالية الدراسة

يهدف الدعم أساسا إلى مساعدة الأسر أو الأفراد ذات الدخل المنخفض، لكن قد يتخذ الدعم منحنى آخر من شأنه أن يستنزف موارد المالية العامة لدولة إذا كان متاحا للجميع بما في ذلك أصحاب الدخل المرتفعة مثلما هو واقع في الجزائر حيث تظهره الحكومة في بند نفقات التسيير تحت اسم الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية و يمثل حوالي 20 من نفقات الميزانية، وقد نتج عنه نوع من لا عدالة تكتسي غطاء المساواة، وبتالي من خلال ما تم ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف يمكن التحول من سياسة الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الموجه و استهداف مستحقيه؟

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كون الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الموجه في الجزائر أصبح من القضايا الاقتصادية و الاجتماعية الأساسية التي يجب مناقشتها، خاصة في ظل المساواة بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة في الاستفادة منه.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة، كما استخدمنا كذلك المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات المتعلقة بالموضوع المعالج و إدراجها في جداول.

تقسيمات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

- مدخل أساسي لدعم
- مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري
- تحليل سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر
- آليات و مؤشرات الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الموجه

أولاً: مدخل أساسي لدعم الحكومي

1. مفهوم الدعم الحكومي

الدعم الحكومي هو أي تدابير تبقي الأسعار أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر، كما يعرف كذلك على أنه مساعدات مادية تقدم من الحكومة لتقليل أسعار سلع ما ، إما من أجل الصناعة أو من أجل المواطن (younis al khawaled & albhayetneh, 2018) أما منظمة الأغذية و الزراعة FAO فتعرف الدعم بأنه البرامج النقدية أو العينية التي تساعد في الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر (محمود أبويزيد، 2019، ص157) كما يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح و الإعانات أو النفقات التحويلية ، فالمنح أو الإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً أو عينا دون أن تحصل مقابلها على شيء من المستفيد منها (نجيب مهودر، 2012)

2. أنواع الدعم

1.2 الدعم العيني

يقوم هذا النوع من الدعم على توفير سلع وخدمات للفئات ذات الدخل المنخفض و الفقيرة بأسعار مخفضة، ويشمل بشكل رئيسي الأنواع التالية

1.1.2 دعم الغذاء

ينقسم هذا النوع من الدعم إلى أربعة أنواع رئيسية هي دعم البطاقات التموينية rationed subsidies و التي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق ، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة ، و أيضا كوبونات الغذاء food stamps حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموعة من السلع بالأسعار السائدة في السوق ، بالإضافة إلى كل من برامج التغذية المكملة supplementary feeding program و يأخذ شكل وجبات مدرسية و أغذية للأطفال و يستهدف فئات بعينها مثل تلاميذ المدارس و الأطفال الرضع و الأمهات في فترة الحمل ، ودعم أسعار الغذاء food price subsidies و الذي يهدف إلى

توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة و بكميات كبيرة و بأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق (محمود أبويزيد، 2019، ص ص 157-158)

2.1.2 دعم الطاقة

حيث يتم دعم أسعار الطاقة من طرف الحكومة و تسعيرها بأقل من تكلفة الإنتاج

3.1.2 دعم السكن

هو عبارة عن دعم مالي للأسر من أجل الحصول على الملكية في إطار بناء أو شراء مسكن عائلي عن طريق مساعدة مالية تمنحها الدولة للمستفيد مباشرة أو عن طريق هيئة إقراض مالية، حيث يتم منح تلك المساعدات وفق الأشكال التالية:

- إعانة شخصية لفائدة المستفيدين من مسكن جديد أمام متعامل في الترقية العقارية
 - إعانة شخصية متبوعة إن اقتضى الأمر بتخفيض لنسبة الفوائد لفائدة المستفيدين من البناء الذاتي في الوسط الريفي
 - إعانة ترميم أو توسيع مسكن ممتلك ملكية تامة في الوسط الحضري و الريفي و يدخل في إطار عملية التعمير الهادفة لمعالجة الإطار المبيط طبقا للشروط و الكيفيات المحددة بموجب قرار الوزير المكلف بالسكن
- ### 2.2 الدعم النقدي

يتمثل نظام الدعم النقدي في تقديم مساعدات نقدية لبعض الفئات التي تحتاج المساعدة مثل كبار السن و المرأة المعيلة و أصحاب الاحتياجات الخاصة (أمين الوصال، 2016) و هو في الغالب يتخذ ثلاثة أشكال أهمها:

- دعم نقدي عام على شكل مساعدات حكومية، يمنح اعتماد على دخل الفرد أو الأسرة، أو القدرة الشرائية على العمل (كتلك الموجهة إلى كبار السن و ذوي الاحتياجات الخاصة)
- دعم نقدي خاص يعتمد على عدد الأطفال، بهدف رعاية الأطفال تعليما وصحيا؛
- تحويلات مشروطة بضرورة تعليم الأسرة أبنائها.

3. الدعم الحكومي بين المفاضلة بين الدعم النقدي و الدعم العيني، و الرفض

اختلفت الآراء حول نظام الدعم الواجب اعتماده حيث تشير بعض الآراء إلى أن الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني في حين ترى بعض الآراء الأخرى عكس ذلك، كما توجد هناك بعض الآراء الراضية لدعم مهما كان نوعه و يمكن تلخيص حجج الرفض و المساعدة كما يلي: (عرفة احمد، 2015)

1.3 حجج الآراء المساندة لدعم العيني

- نقص المعلومات و ما ينتج عنها من عدم القدرة على تحديد دخول الأسر التي تستحق الدعم، وفي هذه الحالة يفضل دعم السلع التي تستهلكها الفئات الأكثر فقرا؛
- ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى تآكل النقدي بدون دعم ملموس للفئات الصغيرة؛
- ضعف الأطر المؤسسية و التنظيمية، مما يؤدي إلى وصول الدعم النقدي لمن لا يستحقه:.

2.3. حجج الآراء المساندة لدعم النقدي

- توجد صعوبة كبيرة لتحديد المستحقين لدعم النقدي، وهناك احتمال أن يحرم من هذا النوع من الدعم بعض الفئات التي تستحقه، كما أن هناك احتمال أن يحصل عليه فئات أخرى لا تستحقه .

3.3. الآراء الرافضة لدعم الحكومي سواء نقدي أو عيني

إذا كانت هناك بعض الآراء تختلف حول نوع الدعم الحكومي الذي تعتمد عليه الحكومات، فإنه توجد هناك بعض الآراء ترفض الدعم سواء كان نقدي أو عيني خاصة آراء المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية التي اشترطت على الدول أن تضع جدولاً على السلع الداخلة في التجارة الخارجية تدريجياً، قبل قبول أي دولة في عضوية المنظمة (العماش، 2014) ، أما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فقد أولت برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها أهمية كبيرة لمسألة تحرير الأسعار و الإلغاء سواء المباشر أو التدريجي لدعم و ترك الأسعار تتحدد وفق العرض و الطلب حيث يوصي كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بما يلي (حازم المقبل، 2012):

- تحرير أسعار كافة السلع و الخدمات؛
- تحرير أسعار الفوائد المدينة و الدائنة؛
- تحرير أسعار الصرف؛
- إلغاء كافة أشكال الدعم الحكومي على جميع السلع و الخدمات.

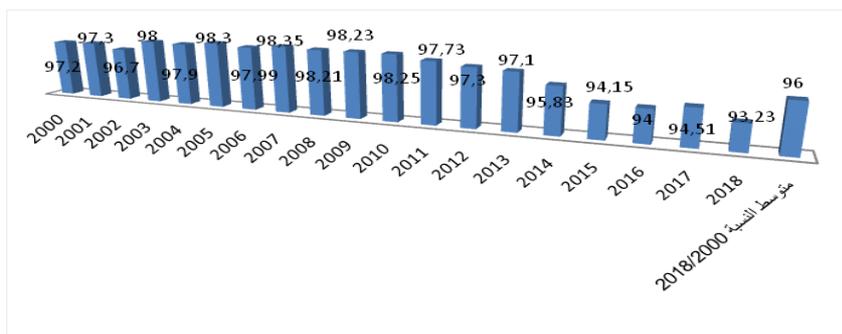
4. مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعاً في صادراتها حيث تعتمد أساساً على تصدير سلعة واحدة أساسية هي المحروقات (النفط و الغاز) ، التي تتميز بتقلب أسعارها في الأسواق الدولية مما يجعل مداخيل الدولة غير مستقرة و تتوقف على ما تنتجه شركة سونطراك ، وقد رأى الأستاذ و الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول في ذلك مايلي (mebtoul, 2019):

« Après 57 ans d'indépendance politique, c'est toujours le cours du pétrole qui détermine l'évolution des principaux indicateurs économiques et sociaux et l'image de l'Algérie dans les relations internationales. En ce mois de juillet 2019, Sonatrach c'est l'Algérie, et l'Algérie c'est Sonatrach. »

و بتالي منذ أن تضاعفت مداخيل المحروقات ابتداء من سنة 1973 انعكس ذلك على الدور الذي تلعبه المحروقات في الاقتصاد الوطني مما انعكس على التجارة الخارجية لتعاني بذلك من ما يعرف بنفطلة التجارة الخارجية (غال، بن عيس، و مرابط، 2014) ، و على الرغم من محاولة الجزائر تدارك الوضع و تنوع سلة صادراتها من خلال تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية الصادر سنة 1996 إلا أنه مازالت صادرات الجزائر تعتمد أساساً على المحروقات بمتوسط حوالي 96% كما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل رقم (1): تطور نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الممتدة بين 2000 و2018



المصدر: المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائري بين 2000 و 2019 يمكن الإطلاع على الموقع :

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة صادرات المحروقات منذ سنة 2014 و هذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى جانب ارتفاع حجم صادرات المواد النصف مصنعة بما يعادل 1685 مليون دولار أمريكي وفق إحصائيات بنك الجزائر و هو ما يعادل نسبة 4.8 % من إجمالي الصادرات خلال سنة 2015، كما استمرت في الارتفاع إلى ما يعادل 2242 مليون دولار أمريكي و هو ما يوازي نسبة 5.37 % من حجم الصادرات الإجمالية في سنة 2018 ، لكن رغم ذلك تبقى سلة صادرات الجزائر تركز أساسا على المحروقات و بعيدة كل البعد عن التنوع السلعي ، و بتالي فإن اعتماد الجزائر على قطاع النفط أدى إلى إهمال مساهمة باقي القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح الجدول التالي رقم (1) :

الجدول 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام بين سنة 2001 وسنة 2018

الخدمات الإدارية العمومية	قطاعات أخرى					قطاعات المحروقات	السنوات	
	خدمات إدارة عمومية	خدمات خارج الإدارة العامة	بناء و أشغال عمومية	الصناعة	الزراعة			
7.2	11.2	21.8	8.5	7.5	9.7	58.7	34.2	2001
8.3	11	22.2	9.1	7.5	9.2	59.0	32.7	2002
7.7	10.5	21.2	8.5	6.8	9.8	56.7	35.6	2003
7.3	9.8	21.2	8.3	6.3	9.4	55	37.8	2004
6.5	8.4	20.1	7.5	5.6	7.7	49.1	44.4	2005

5.8	8.0	19.9	7.9	5.3	7.5	48.6	45.6	2006
5.7	8.5	20.6	8.8	5.1	7.6	50.7	43.7	2007
5.9	9.7	19.4	8.6	4.7	6.6	49	45	2008
7.2	12.0	23.8	10.9	5.8	9.3	61.8	31	2009
6.2	13.2	21.9	10.4	5.1	8.4	59.1	34.7	2010
5.9	16.4	19.7	9.2	4.6	8.1	58.0	36.1	2011
6.6	16.3	20.4	9.2	4.5	8.8	59.2	34.2	2012
7.5	15.3	23.1	9.8	4.6	9.8	62.7	29.8	2013
متوسط مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي 2001 – 2013 يساوي 37.29								
7.2	15.9	24.3	10.4	4.9	10.3	65.8	27.0	2014
8.1	17.4	27.2	11.5	5.5	11.6	73.1	18.8	2015
8	17.5	27.6	11.8	5.6	12.2	74.8	17.3	2016
7.8	16.5	26.2	11.8	5.7	12.3	72.5	19.7	2017
7.3	15	26.3	12.0	5.6	12.3	71.2	21.5	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائر بين 2000 و 2019
يمكن الإطلاع على الموقع :

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تتعدى عتبة 29.8 % خلال الفترة الممتدة بين سنة 2001 و 2013 و هو يعادل في المتوسط 37.29 % و يتالي فقد تجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الثلث، و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال هذه الفترة ، أما خلال الفترة الممتدة بين سنة 2014 و 2018 فقد عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي انخفاض كبير ليصل إلى أدنى مستوى له بنسبة مساهمة 17.3 % سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال هذه السنة إلى 44.28 دولار للبرميل، أما فيما يخص قطاع الفلاحة فتبقى مساهمته ضعيفة لا تتعدى نسبة 12.5 % طيلة الفترة الممتدة بين 2001 و 2018 لهذا وصلت فاتورة المواد الغذائية المستوردة من طرف الجزائر في نهاية سنة 2010 إلى ما يعادل 7.8 مليار دولار نصفها من سلة الحبوب و قد بلغت نسبة الزيادة في السلة المذكورة مقارنة بسنة 2007 نسبة 100 %، كما انتقلت واردات المواد الغذائية في سنة 2014 إلى 11 مليار دولار مقابل 9.58 مليار دولار سنة 2013 أي بزيادة تقدر ب 18.9 %، و لكن كنتيجة لانخفاض أسعار النفط و تراجع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة و استمرار العجز في الميزان التجاري قامت الجزائر في بداية سنة 2018 بتبني آليات جديدة خاصة بتأطير استيراد السلع منها المواد الغذائية (ماعداد المواد الغذائية الأساسية) مما أدى إلى تخفيض فاتورة واردات المواد الغذائية سنة 2018 إلى

ما يعادل 8.573 مليار دولار وفق معطيات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2019، أما فيما يخص القطاع الصناعي لم يتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 6 % في المتوسط كما يوضح الجدول رقم (1) حيث نلاحظ أنه يحتل المرتبة الأخيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و يرجع ذلك إلى فشل سياسة تفكيك النسيج الصناعي الضخم و المراهنة على المؤسسات صغيرة و المتوسطة في ظل غياب إستراتيجية صناعية واضحة .

ثانيا : تحليل سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر

يعتبر نظام الدعم في الجزائر من أوسع الأنظمة التي تحتوي على سلة واسعة و متنوعة من السلع

المدعمة كما يوضح الجدول رقم (2) في الأسفل

الجدول 2: أشكال برامج الدعم الحكومي المعمم في الجزائر

الدنيزل	دعم (ضمني) من خلال خفض أسعار الجازولين
البنزين	دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار البنزين
الكهرباء	منتجات الطاقة - دعم موجه لمستهلكي غاز الطبخ و الكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث تستفيد الأسر و الذين يعملون في الزراعة في 10 من ولايات الجنوب من خصم 50% على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10.5 كيلواط في السنة - كما تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10 % على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200 كيلواط سنويا - إضافة إلى الدعم الضمني الموجه للاستهلاك الكهربائي و الذي يتمثل أساسا في التحويلات الموجهة من الدولة إلى المحولين و الموزعين للكهرباء ، من خلال عملية الدعم المالي
غاز الطبخ	معظمه دعم نقدي من خلال خفض الأسعار
القمح و مشتقاته	السلع الغذائية دعم نقدي من خلال الموازنة العامة لدولة للقمح اللين، والصلب، و الشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز ، و من جهة أخرى لفائدة المزارعين لضمان شراء الإنتاج من المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد
السكر ، حليب الأطفال ، زيت الطعام	إعفاء ضريبي من ضريبة المبيعات (فرض ضريبة صفرية)
السكن	تقديم مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان
مياه الشرب	دعم غير نقدي (ضمني) من خلال تقنين أسعار الماء

التعليم	- دعم من خلال المخصصات في الموازنة العامة
النقل	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية ، تقرير العربي ، الإمارات العربية ، 2018 ، ص16، ص31 ، ص32 ص33، ص34، ص35، ص36، ص37

ترجع جذور سياسة الدعم في الجزائر إلى طبيعة النظام الاشتراكي الذي انتهجته بعد الاستقلال حيث اعتمدت في إطاره عدة تدابير طابع ذات اجتماعي ، أبرزها مجانية التعليم و الصحة ، منح المساكن مجاناً ودعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع ، و إلى يومنا هذا لا تزال هذه التدابير سارية المفعول ، غير أن هذا النهج و لد في الواقع ثقافة سلبية لدى الأفراد ، و الأدهى من ذلك أنها أضحت موروثاً لا يمكن المساس به (حق مكتسب) ، وهي ثقافة الاتكالية و ثقافة البايك (إي ملك الدولة) ، و ثقافة التراخي و الكسب دون عمل تمخض عنها ذهنية انتظار ما تقدمه الدولة ، و انتظار متى يصل الدور للاستفادة ، و في ظل هذا الوضع تصبح مناقشة الشغل و رفع مستوى الإنتاجية معقدة (عبد القادر و عبد القادر صالح، 2013) خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وتجاوز نسبة الدعم 20 بالمئة من نفقات الموازنة كما يوضح الجدول رقم(3) الموالي.

الجدول 3: تطور قيمة الدعم و التحويلات الاجتماعية ونسبته إلى الموازنة و الدخل المحلي الإجمالي بين سنة 2010 و 2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الدعم و التحويلات الاجتماعية (الوحدة مليون دينار)	1207855	1239260	2065074	1574361	1609123	1830314
نسبة الدعم إلى الميزانية	26.6	34.8	24.1	22.9	21.0	20.9
نسبة الدعم إلى الناتج الداخلي الإجمالي	10.3	14.3	11.6	9.5	9.3	11
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
قيمة الدعم و التحويلات الاجتماعية (الوحدة مليون دينار)	1841570	1624923	1760018	1820767	1797578	
نسبة الدعم إلى الميزانية	23.1	23.7	20.4	21.3	23.0	

نسبة الدعم إلى الناتج الداخلي الإجمالي	9.8	8.3	8.4	8.8	8.4
--	-----	-----	-----	-----	-----

Source: Par les chercheurs basés sur les Rapports de présentation du projet de la loi de finances (2010 2011.2012.2013.2014.2015.2016.2017.2019.2020

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentations-des-lois-de-finances>)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن نسبة الدعم تجاوزت نسبة 20 % من نفقات الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2010 و 2020 ، كما أنه على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد سنة 2014 و تراجع في الإيرادات، إلا أن الدعم استمر في الارتفاع حيث سجل ما يعادل 21.3 % في سنة 2019 و 23 % من نفقات الميزانية في سنة 2020 ، و هو ما يعادل 1797578 مليون دينار جزائري كما يوضح الجدول رقم (3)، و على الرغم من تراجع سعر البترول في سنة 2015 بنسبة 47.1 % و هو ما يوازي تراجع من 96.25 دولار للبرميل إلى 50.79 دولار للبرميل متبوعة بديناميكية التراجع في المحروقات الغازية وذلك بفقدانها 35.4 % و هو ما يعادل 6.49 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) للغاز الطبيعي لكن رغم ذلك نلاحظ في الجدول رقم (3) ارتفاع الدعم في سنة 2015 بنسبة 0.9 % مقارنة بسنة 2014، و قد شكّل الارتفاع المستمر في تكلفة برامج الدعم تحديا كبيرا للجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد منتصف سنة 2014 ، باعتبار أن الجباية البيتروولية تشكل حوالي 60 % من إيرادات الميزانية .- يستحوذ الدعم على ما يقدر بنسبة 20 % من ميزانية الدولة و حوالي 8 % من الناتج المحلي الإجمالي ، ليستفيد منه العديد من مختلف شرائح المجتمع سواء كان موجه لصحة أو للتعليم أو لسكن ، كما يستفيد منه المعوزين و ذوي الاحتياجات الخاصة و المجاهدين و يمكن تحديد كيفية توزيع الدعم من خلال الجدول رقم (4) الموالي:

الجدول 4: تطور أشكال توزيع الدعم والتحويلات الاجتماعية في الجزائر بين سنة 2009 و 2020

السنوات	دعم السكن	دعم العائلات	دعم المعاشات	دعم الصحة	دعم المجاهدين	دعم المعوزين والقراء	المجموع					
2009	195620	16.9	44155	38.90	149247	12.35	174948	14.46	11284	9.21	15414	1207855
2010	324715	26.18	44429	25.71	144030	11.62	199275	16.08	124050	10.01	128758	1239260

	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
	366978	396107	304930	471294	403275	255192	250631	461709	754154
	21.80	22.50	18.76	25.59	22.03	15.85	15.91	24.71	36.51
	34331	36298	41585	42717	41813	42478	41892	41405	41642
	24.88	23.54	24.95	24.13	26.20	26.23	25.76	22.65	23.84
	281974	270912	236781	243513	251308	252097	257963	249950	139519
	15.48	15.39	14.57	13.22	13.73	15.66	16.38	13.37	6.75
	336873	330168	331710	330168	321343	325204	263708	364852	367823
	18.50	18.84	20.32	17.44	17.76	19.91	16.75	19.52	17.81
	198895	200446	197859	197719	198219	180557	224569	211821	125695
	10.92	11.38	12.17	10.73	10.82	11.22	14.26	11.53	6.08
	153000	146470	149625	163221	172673	178695	224569	211821	185725
	8.40	8.32	9.20	8.86	9.43	11.10	14.26	11.33	8.98
	1820767	1760018	1624923	1841570	1830314	1609123	1574361	1868500	2065074

2020	360165	20.03	446488	24.83	288379	16.04	338262	18.81	198395	11.03	165889	9.22	1797578
------	--------	-------	--------	-------	--------	-------	--------	-------	--------	-------	--------	------	---------

Source: Par les chercheurs basés sur les Rapports de présentation du projet de la loi de finances (2010 2011.2012.2013.2014.2015.2016.2017,2019.2020

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances>

■ النسبة المئوية. ▽ مليون دينار (نفس الملاحظة لجميع الخانات الموجدة في الجدول)

الشكل 2: متوسط نسبة توزيع الدعم الحكومي على مختلف برامج من 2009 إلى 2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4)

بالاعتماد على الشكل رقم (2) يمكننا تحليل مكونات الدعم الحكومي المعمم في الجزائر والمتكونة من

العناصر التالية كما يوضح الشكل .

1. دعم السكن

تعتبر أزمة السكن من الأزمات التي تأرق الدولة لهذا تسعى الدولة جاهدة لتخفيف من حدتها و يتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة متوسط حصة دعم السكن من إجمالي الدعم حيث قدرت بمتوسط نسبة 22.17 بالمائة للفترة الممتدة بين 2009 و 2020 كما يوضح الشكل رقم (2) ، وعلى الرغم من أن هذا نوع من الدعم يعتبر نوع من أنواع الدعم الموجه حيث تكون الاستفادة منه وفق شروط محددة تتوفر في المستفيد حسب نوع صيغة السكن التي يستفيد منها إلى أن نسبة الدعم لم تنخفض و هو ما يعكس وجود أزمة سكن حقيقية ، و على الرغم من أن قطاع السكن كان ضمن اهتمامات مختلف البرامج الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحقيق الإنعاش الاقتصادي ورفع معدل النمو ، و يمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها مايلي :

أ- التزوج الريفي نحو المدن نتيجة غياب متطلبات التنمية في أغلب المناطق الريفية؛

ب- ارتفاع النمو الديموغرافي في الجزائر؛

ت- ضعف القدرة المالية للمواطنين نتيجة ضعف القدرة الشرائية للنقود خاصة في ظل غياب

إصلاح نظام الأجور مما يجعل المواطنين عاجزين عن شراء السكنات في ظل ارتفاع أسعارها

مما جعل الدولة تراعي دعمها لسكانات بما يتمشى مع دخل كل مواطن و ينعكس ذلك من

خلال مختلف الصيغ السكنية الموجودة ؛

ث- ارتفاع عدد الساكنات الغير مسجلة في المحافظات العقارية مما يجعل الدولة عاجزة على تطبيق شروط الاستفادة من الدعم السكني مما نتج عنه ارتفاع عدد السكنات الشاغرة التي تستفيد منها مختلف الفئات بغض النظر عن وضعها المالي.

ج- اتساع الفئة النشيطة في القطاع الموازي مما جعل الدولة عاجزة على ضبط و متابعة المستفيدين من الدعم في مجال السكن خاصة الساكنات ذات الصيغة الاجتماعية.

2. دعم قطاع الصحة

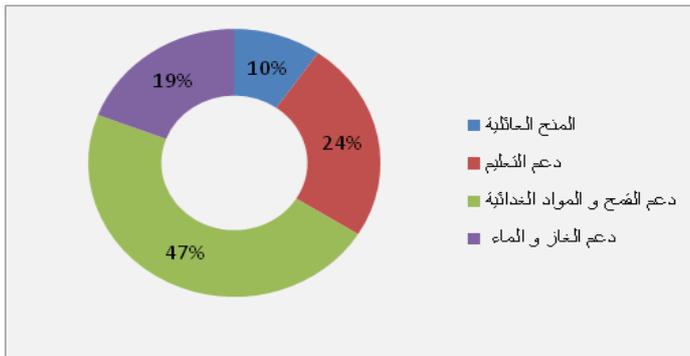
نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن متوسط نسبة حصول قطاع الصحة على الدعم يقدر بـ 18% خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 و سنة 2020 ، و هو يحتل المرتبة الثالثة بعد دعم العائلات و دعم السكن ، لكن على الرغم من ذلك يتميز قطاع الصحة العام في الجزائر بضعف الخدمات الصحية و في بعض الحالات بانعدامها ، مما يدفع بالمفقر إلى التوجه نحو الخواص في ظل ارتفاع تكاليف العلاج -أما فيما يخص المجاهدين و دعم المعوزين فيبقى الإشكال مطروح في قيمة المبلغ المالي الذي يقدم للمعوزين في ظل ارتفاع معدلات التضخم و تدهور القدرة الشرائية لنقود.

3. دعم العائلات

احتل القطاع العائلي المرتبة الأولى بمتوسط نسبة 25.9% من إجمالي الدعم بين سنة 2009 و 2020 ، كما يوضح الشكل رقم (2)، و يتكون الدعم العائلي من المنح العائلية ، دعم التعليم ، دعم القمح و الموارد الغذائية ، و دعم الغاز و الماء و يحتل دعم القمح و المواد الغذائية المرتبة الأولى كما يوضح الشكل رقم (3)

الشكل رقم (3): متوسط نسبة توزيع دعم العائلات على مختلف برامجها في الجزائر بين

سنة 2009 و 2020



Source: Par les chercheurs basés sur les Rapports de présentation du projet de la loi de finances (2010 2011.2012.2013.2014.2015.2016.2017,2019,2020

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances>)

من خلال الشكل نلاحظ أن دعم القمح و المواد الغذائية يمثل متوسط نسبة 47 % من دعم العائلات

بين سنة 2009 و 2020 ، ويتالي فهو يستحوذ على أكبر حصة من دعم العائلات .

ثالثا: مدخل أساسي لدعم الحكومي

يمكن الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم من الموجه من خلال خطوتين رئيسيتين هما :

1. الخطوة الأولى و تتمثل في تحديد الفئة المستهدفة التي تستحق الدعم
تعتبر الفئة المستهدف التي تستحق الدعم بمثابة الطبقة الفقيرة في المجتمع التي تعاني من انخفاض مستوى دخلها أو انعدامه و هذه الطبقة في حد ذاتها تنقسم إلى فئتين فئة تعيش في فقر و فئة أخرى تعيش تحت حد الفقر و هي فئة ليس لها القدرة حتى على تلبية أدنى الحاجات في سلم هرم الحاجات الإنسانية.
2. الخطوة الثانية و تتمثل في تحديد آليات استهداف المستحقين لدعم

تشير التجارب الدولية إلى وجود آليات عديدة لتحديد المستحقين للدعم تعتمد في ذلك على دخل الأسرة (means test)، أو مؤشرات تقريبية على دخل أو إنفاق الأسرة و تساعد في تحديد مستوى معيشتها و يكون من الصعب التلاعب فيها (proxy mens test) ، أو الاستعانة بالمسؤولين في المجتمع المحلي في تحديد الأسر المستحقة للدعم في ضوء معرفتهم بالظروف المعيشية لكل منها (community targeting) ، أو الاستهداف الديموغرافي للأسر الفقيرة باستخدام مؤشرات معينة مثل سن رب الأسرة و عدد أطفالها خاصة الفتيات (demographic targeting) ، أو من خلال ما يعرف بالاستهداف أو الاختيار الذاتي لدعم السلع و الخدمات التي من المتوقع أن يقل طلب المستهلك عليها كلما ارتفع دخله (self-targeting) (حلي، 2005، ص 17) ، و توجد بعض الدول تنتهج في بعض الحالات أكثر من آيتين لتحديد المستفيدين من الدعم ، و هذه الآليات تختلف من دولة إلى أخرى أما فيما يخص الجزائر فيمكن اقتراح الآليات التالية :

1.2. مؤشر القدرة المالية أو دخل الأسرة (means test)

بعد تحديد الحد الأدنى للدخل الذي يسمح للأسرة الاستفادة من الدعم ، يبدأ العمل وفق هذه الآلية التي تقوم على جمع المعلومات عن الدخل الإجمالي للأسر أو الأفراد ، وهذا يتطلب إما زيارة من قبل مسئول تابع للمكتب الذي يشرف على توجيه الدخل إلى منزل العائلة أو الشخص الذي يريد الاستفادة ، أو الزيارة الشخص الذي يريد الاستفادة من الدعم المكتب المخصص للبرنامج (coady & Grosh, 2004) كما يمكن الاعتماد كذلك على التسجيل الإلكتروني ، و يمكن الاعتماد في التحقق من الدخل على مصلحة الضمان الاجتماعي ، أو مصلحة الضرائب ، أو مصلحة السكن ، لكن في الجزائر يمكن أن تواجه هذه الآلية العديد من الصعوبات أهمها اتساع القطاع الموازي الذي يمثل حوالي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي كما يشغل 45.6 % من إجمالي القوى العاملة (Lakhef, 2020) ، مما يجعل الوثائق المقدمة لا تعكس الوضعية الحقيقية للمستفيد من الدعم. لدى يمكن الاعتماد على إشراك المجتمع المدني.

2.2. آلية إشراك المجتمع المدني

ستستخدم هذه الآلية في بعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك ، لتعزيز اللامركزية في تطبيق برامج الدعم ، حيث تتيح هذه الآلية مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد قوائم استرشادية بأسماء الأسر المستحقة لدعم ، و الاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى المسؤولين في المجتمع المحلي عن الظروف المعيشية لهذا المجتمع (حلمي، 2005 ، ص28) و تلعب هذه الآلية دور كبير في تقريب بين الإدارة و المواطن مما يسهل عملية التأكد من الوضع المالي للأفراد الذين يستفيدون من مختلف برامج الدعم فعلى سبيل المثال نجد في الجزائر أن رئيس جمعية الهي يلعب دور كبير في تحديد قائمة الاستفادة من برنامج قفة رمضان ، كما يساعد على تقديم معلومات للوضع المالية للأشخاص اللذين يقدمون ملفات للاستفادة من السكنات الاجتماعية .

3.2. الاستهداف الجغرافي للمناطق التي تعاني الفقر

تناسب هذه الإلية مع الدول التي تعاني من اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة بين المناطق الجغرافية داخل الدولة (أي تركز الفقر في مناطق جغرافية معينة مثل ما يعرف بمناطق الظل في الجزائر) حيث يتم الاعتماد على بعض المؤشرات التي تعبر على انخفاض مستوى المعيشة في هذه المناطق مثل ارتفاع نسبة السكان المحرومين من المرافق العامة أو انتشار ظاهرة عمالة الأطفال أو ارتفاع معدل الأمية بين السكان المحرومين من المرافق العامة أو متوسط عدد الأفراد اللذين يعيشون في غرفة واحدة (حلمي، 2005، ص 29)

الخاتمة

رغم أن إصلاح نظام الدعم ليس بالأمر اليسير ، لكن التوجه نحو سياسة الدعم الموجه تدريجيا أصبح ضرورة ملحة وقد ازدادت الحاجة إلى ذلك تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما جعل الجزائر أمام وضع مالي صعب خاصة في ظل الاستمرار في تمويل مختلف برامج الدعم ، و يمكن للجزائر أن تعتمد في سياستها على مختلف المؤشرات و الآليات التي اعتمدها مختلف الدول مثل مؤشر الدخل ، آلية استهداف المناطق الجغرافية ، آلية إشراك المجتمع المدني ، و قد خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج .

نتائج الدراسة

تتمثل أهم نتائج الدراسة التي وصلنا لها فيما يلي :

- استحواذ الدعم على نسبة مرتفعة من نفقات موازنة الدولة الجزائرية
- هناك تأخر كبير في إصلاح سياسة الدعم في الجزائر خاصة في ظل الأوضاع المالية الصعبة التي تعيشها البلاد في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية
- سياسة الدعم في الجزائر تستنزف موارد مالية ضخمة دون تحقيق العدالة.
- سياسة الدعم نتج عنها تدهور كبير في تقديم الخدمات في القطاعات المدعومة خاصة قطاع الصحة

توصيات الدراسة

إن الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الحكومي الموجه يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات التي تساعد على تطبيق آليات الاستهداف و التوجه نحو الدعم الموجه ويمكننا أن نوصي من خلال هذه الدراسة بمايلي:

- توعية المجتمع بسبلبيات الدعم من تبيذير و إسراف و عدم المساواة و ذلك من خلال الاستعانة بالإعلام و ممثلو المجتمع المدني.
- ضرورة اعتماد التوجه التدريجي من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه و العمل على رقابة منظومة الدعم
- العمل على تنشيط الاقتصاد الوطني مما يسمح بزيادة دخل الأفراد و الأسر ، إلى جانب إصلاح نظام الأجور بتوازي مع إصلاح سياسة الدعم
- تطوير نظام الرقمنة و الاعتماد عليه في إصلاح نظام الدعم و القيام برقمته .
- الالتزام القوي بإصلاح نظام الدعم من الحكومة بما يكفل وصول الدعم لمستحقيه .
- العمل على الحد من اتساع الاقتصاد الموازي و و انتهاج مختلف المبادرات التي تساعد على الحد من توسعه مثل مشروع السجل التجاري الالكتروني المنتقل الذي استحدثته وزارة التجارة و الذي يسمح للباعه (أصحاب المركبات الذين ينتقلون للبيع) الحصول عليه .
- وضع خطة للاستفادة من المبالغ المالية التي توفرها سياسة الدعم المستهدف في تنمية الاقتصاد و تحسين مستوى معيشة الأفراد .

- الاحالات والمراجع:

- العماش مرجح ، الحرية و التنمية و مستقبل سوريا الجديدة (الأردن : دار البيروني لنشر و التوزيع، 2014)، 129
- أشرف عبد القادر، و حسان عبد القادر صالح و آخرون ، النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية و فرص العمل – دراسات قطرية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ، 2013) ، ص ؟ (كتاب الكتروني)
- حازم المقبلي ، محمد علي ، سياسات برامج الإصلاحات الإقتصادية و أثرها على القطاع الزراعي في الدول النامية .(الأردن : دار غيداء لنشر و التوزيع ، 2012) ، ص 72
- حلمي ، أ، كفاءة و عدالة سياسة الدعم في مصر ، المركز العربي لدراسات الإقتصادية ، 2005
- عرفة احمد، الدعم الاقتصادي حقيقته و أنواعه ، (الاسكندرية ، دار التعليم لنشر و التوزيع . 2005) ، ص ص 74-73
- غالم ،جلطي ، بن عيسى ،كمال الدين ،سليمان مرابط ، الثروة النفطية و واقع الإقتصاد الجزائري أي تطابق مع العلة الهولندية، مجلة الحكمة لدراسات الإقتصادية ، العدد22، 2014، ص 276
- مها محمود أوبيزيد، نظام الدعم النقدي المشروط و عدالة توزيع الدخل. مجلة كلية الاسكندرية لتجارة و البحوث ، العدد الثالث، 2019
- نجيب مهودر ،هيفاء، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي .مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 23، 2012، ص252.
- coady, d., & Grosh, m. Targeting of Transfers in Developing Countries : Review of Lessons and Experience. (washington DC: World bank , 2004) ,p49
- lakhlef, b. (2020). Consulté jeudi le 3 mai, 2021, sur elwatan: <https://www.elwatan.com/edition/contributions/plan-de-relance-socioeconomique-quelle-approche-pour-transformer-leconomie-informelle-en-un-facteur-de-croissance-21-07-2020>

-
- mebtoul, a. (2019). ; Consulté le mars jeudi, 2021, sur <https://www.africapresse.paris/Professeur-Abderrahmane-MEBTOUL-Pourquoi-l-Algerie-risque-la-faillite-d-ici-a>
 - younis al khawaled, b., & alhayetneh,. the impact of Government support for wheat on the budget deficit. Global journal of economics , vol 4,No02,2018, 153